تحديات تنظيم الموارد البشريّة في القطاع الفلاحي في تونس وتداعياته الاقتصادية

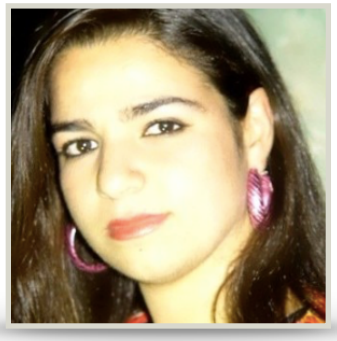

سمية بالرّجب

Soumaya Berjeb

تونس

• حاصلة على شهادة الدّكتوراه في علوم الإعلام والاتّصال حول موضوع خطاب الصّراع الإعلامي الدّولي ، متحصلة على شهادة ماجستير البحث في علوم الإعلام والاتصال حول الخطاب السياسي للإعلام الدّولي الناطق بالانقليزية، أستاذة بمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار بتونس منذ 2012 ، مدربّة إعلامية في مجالات مختلفة منها : الاتصال السياسي، الاتصال المؤسساتي، الإعلام والجندر، الإعلام التلفزي، الإعلام الإذاعي وغيرها. تشغل حاليا خطّة مكلفّة بالإعلام والاتصال بجامعة منوبة (تونس).

مقدمة

عانى القطاع الفلاحي في تونس من إشكالات كبرى على مستوى تنظيم الموارد البشرية في السنوات الأخيرة، لعلّ من أبرزها عمليات النقل الفوضوي للعاملين في المجال الفلاحي والغير مرخصّ له ما تسبب في موت جماعي لعدد من العاملات في حادث سير في منطقة السبالة بولاية سيدي بوزيد واصابة أعداد أخرى في حوادث سير مشابهة في مناطق أخرى من البلاد، إضافة إلى صعوبة توفير الظروف المناسبة للعمل ما أدّى إلى ضعف إقبال الشباب على العمل في القطاع الفلاحي نظرا للتهميش والأجور الضعيفة واستفحال الاستغلال الاقتصادي للعاملين بالقطاع الفلاحي وخاصة منهم النّساء وتدهور المراقبة والتأطير من قبل وزارة الفلاحة والهياكل الوطنية المعنية بتنظيم الدورة الاقتصادية في القطاع ما تسبب في تبديد كثير من الانتاج الفلاحي.

فرغم غزارة الانتاج الذّي حقّق أرقاما قياسية في السّنوات الثّلاث الأخيرة، إلاّ أنّ القطاع الفلاحي في تونس يعاني من تدهور واضح في مستوى تنظيم اليد العاملة المضطلعة بعمليات : جني المحاصيل ونقلها إضافة إلى ضعف واضح في مسالك التوزيع ، وهو دليل على غياب سياسة ناجعة لدى القطاع العام في هذا المجال ولذلك فإنّ هذا المقترح يطرح هذه الإشكالية ويضع أولوية تنظيم الرأسمال البشري – انطلاقا من مرحلة جمع المحصول ووصولا إلى مرحلة توزيعه وانتهاء بمرحلة إيصاله إلى نقاط البيع الداخلية والخارجية– كمفتاح للإشكاليات المبينة أعلاه، إذ أنّ لتواصل هذه الفوضوية في تنظيم اليد العاملة تداعيات سلبية على التنمية الاقتصاديّة في البلاد.

الاطار العام

بالنسبة لتونس، فانّه من المفروض أن تشكلّ الفلاحة أحد القطاعات الحيويّة في النسيج الاقتصادي الوطنيّ على صعيد القدرة التشغيليّة والمساهمة في الناتج المحليّ الخام فامتداد هذا النشاط في مختلف مناطق البلاد يمكن أن ينعكس على التنمية الجهويّة. و تعتبر الصحفية والباحثة أحلام رحومة – في بعض ما كتبته من تقارير حول القطاع الفلاحي في تونس– أنّ الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ مرتبط دائما بالاستقرار والنموّ الاقتصاديّ . وهو ما تؤكّده تقارير وزارة الفلاحة والصيد البحري إذ أنّ الأراضي الفلاحية التونسية الممتدة على مساحة 10 مليون هكتار قد حققت في الآونة الأخيرة أرقاما قياسية في مستوى الانتاج، إذ يؤمن 8.15 % من الناتج الدّاخلي الخام ويساهم في تشغيل حوالي 16.3% من اليد العاملة. لكن يبقى تهميش اليد العاملة في القطاع الفلاحي وضعف مساهمة الدّولة في تأطير اليد العاملة وتنظيمها من أكبر المشكلات التّي تواجه القطاع وتساهم في تدنّي مردوديته ومساهمته في النّهوض بالتنمية الجهوية والوطنية، وتعتبر فئة النّساء من أكثر الموارد البشرية مساهمةً في خدمة القطاع، لكنّ ضعف التأجير والاستغلال الاقتصادي لطاقاتهن آل دون تمكن هذه اليد العاملة من التحوّل إلى طاقة دفع وترغيب للفئات الأخرى للعمل في القطاع الفلاحي وخاصّة منها الشباب.

ووفقاً لدراسة أعدّتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ، والتي تناولت ظروف العمل الفلاحي للنساء فقد تراوحت نسبتهنّ ما بين 64.5% و78 % من العاملات في الحقول والقرى بمستويات تأجير تمييزية رغم أنّ أكثرهنّ يضطررن للعمل لإعالة أزواجهن من العاطلين عن العمل وعائلاتهن في ظروف سيّئة قد تقودهنّ إلى حتفهن في أحيان كثيرة .وقد أدّت الأحداث الأخيرة – إلى موت عدد كبير من العاملات في المجال الفلاحي جراء عمليات النقل الفوضوية وأدّى ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب وعزوف أغلبهم عن العمل في القطاع الفلاحي نظرا لتردي ظروف العمل حسب دراسة للمرصد الوطني للشباب ، إلى خسارة فادحة للدّولة التي لم تتمكن من توفير يد عاملة لجني محصول صابة الزيتون مثلا إضافة إلى اتلاف فوائض المحاصيل الزراعية وغيرها.

وقد ركّز الإعلام التونسي في الآونة الأخيرة على بعض مواطن الدّاء في منظومة الانتاج الفلاحي، وهو ما يستدعي تدخّلا عاجلا للدّولة لتحديد أهداف أساسية لبناء منظومة انتاج سليمة غير تقليدية، إذ يمكن أن تمرّ الدولة في عمليات تنظيم اليد العاملة وتأطيرها إلى بعث مؤسسات للتأطير والتأمين والمتابعة بالشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين التونسيين، حماية للدّورة الطبيعية للإنتاج الفلاحي وضمانا للتصرّف الأمثل في المنتوج خاصة في مراحل الذروة، وحفاظا على سلامة العاملات والعمال في القطاع ، وخلق آليات تنمية حقيقية تحفّز الشباب على العمل في قطاع حيوي مثل الفلاحة، فبخلق ظروف جيدة للعمل يتيح للدولة التخفيض من نسبة البطالة وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد التونسي.

لذلك وجب على الدّولة) مثال : لجنة الفلاحة بالبرلمان ، وزارة الفلاحة، وزارة النقل، وزارة التجهيز، الخ(التفكير في وضع منظومة متينة وتشاركية بتفعيل إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين في القطاع الفلاحي والخدماتي) مثال : البنوك، مجمع بولينا القابضة، شركة مريح للنقل، شركة تيرا ديلسا لزيت الزيتون، الخ (لإعادة هيكلة الموارد البشرية في القطاع الفلاحي من خلال تركيز مؤسسات متابعة ورصد وتقييم لظروف العمل و الانتاج وتنظيم عمليات توظيف اليد العاملة الفلاحية ونقل العاملين والعاملات في كنف أطر انسانية واضحة تضمن لهم السلامة والوقاية من حوادث الطرقات وتحمي المنتوج الفلاحي من تداعيات التأخير في عمليات الجني والحصاد وتجنب القطاع ضعف كفاءة اليد العاملة وتضمن مراقبة مسارات التوزيع الدّاخلي على الأقل، وتحفز الشباب على الإقبال على العمل في القطاع وتحسين أجورهم في مراحل متقدّمة، ويمكن الاستئناس بتجربة أنموذج Projet pilote في قطاع من القطاعات مثال : تنظيم الموارد البشرية في موسم جني زيتون الزيتون، لتقييم الاستراتيجية الجديدة ووضع بدائل عملية يمكن تعميمها على الموارد البشرية في القطاعات الفلاحية الأخرى : قطاع التمور، الحبوب، الأشجار المثمرة، الخ.

التوصيات

تجدر الإشارة الى أن وزارة التّجهيز يمكن أن تقوم بوضع خطّة عمل مشتركة مع وزارة الفلاحة ووزارة النّقل بالتعاون مع القطاع الخاص (من المستثمرين في المجالات المعنيّة : فلاحة، بناءات، تجهيز، نقل) لإعداد خارطة طريق يمكن عبرها أن تحث الأطراف المعنيّة ما يلي :

- تحديد مسالك توزيع الموارد الفلاحية (ذات الحركيّة الدّائمة وغيرها) وتجهيزها لوجستيا لضمان عبور آمن لعربات نقل البضائع والعاملين في المجال الفلاحي.

- إعداد قائمة ببيانات العاملين في القطاع الفلاحي من النّساء والرّجال وتحديد أدوارهم لمقروئيّة أفضل لتوفّر اليد العاملة مقارنة بالمحاصيل السنوية والقدرة على ضبط استمراريّة العمل وذلك لمقاومة التأخير في جمع المحاصيل و لتوفير يد عاملة أكثر في صورة وفرة المحصول مقارنة بالسنوات الفارطة.

- توفير العربات اللازمة ذات المواصفات (توضع كرّاس شروط لاقتنائها) التّي تحترم ظروف النّقل الآمن للعاملين والعاملات في المجال الفلاحي وتحديد نقاط انطلاق كلّ عربة نقل في المناطق القريبة من اليد العاملة والتّي ستساعد قائمة البيانات بضبطها.

• يجب على وزير الفلاحة أن يرفع إلى لجنة الفلاحة بالبرلمان التّونسي مشروع قانون لوضع منطلقات تشريعية تضمن لليد العاملة في القطاع الفلاحي التمتّع بخدمات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنيّة المذكورة والقطاع الخاص (المستثمرين) وذلك من خلال التركيز على مبدأ تكافؤ ظروف النّقل للعاملين في مجال جني المحاصيل الزراعية والعاملين في مجال نقل هذه المحاصيل إلى نقاط التوزيع داخل البلاد وخارجه. (يمكن وضع معلوم رمزي لتنقل اليد العاملة).

• يجب على رئاسة الحكومة التونسية أن تكلّف مستشار رئيس الحكومة بمراقبة أداء هذه اللجنة المشتركة ومخرجات عملها وفق ما يقتضيه القانون الجديد وتشريعات الدّولة التونسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وكتابة تقرير مفصّل كلّ ستّة أشهر يضبط فيها مقوّمات نجاح الخطّة ومعوّقاتها.

• على وزيري الفلاحة والشؤون الاجتماعيّة وضع خطّة اتّصاليّة لتشجيع اليد العاملة من الشباب لتحفيزهم على العمل في جني المحاصيل الموسمية والسنويّة، وفتح خطط لعدد من حاملي الشهادات العليا في مجالات الإحصاء وإدارة المؤسسات والتصرّف والعلوم الاقتصاديّة للسّهر على متابعة مسار الخطّة المشتركة (بين الوزارات والقطاع الخاص) ميدانيّا وإحصائيا ومعلوماتيّا وذلك من خلال تفعيل السياسة التعاقديّة وتضمّ 51 اتفاقيّة منظّمة للشغل والعلاقات المهنيّة .

• يجب على وزارة الشؤون الاجتماعيّة أن تقوم بمتابعة النّشاط المنظّم الجديد للعاملات الفلاحيّات ورفع تقرير إلى رئاسة الحكومة بالاعتداءات المرصودة في فضاءات العمل الفلاحي الذي تؤمنه النّساء .

لائحة المراجع

• الموقع الرّسمي للبرلمان التّونسي ، الرّابط : http://www.arp.tn/site/dep/AR/liste_dep_commissions.jsp?cc=524

• الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعيّة التونسية، على الرابط التالي : http://www.social.gov.tn/index.php?id=48

• أحلام رحومة، قطاع الفلاحة في تونس الواقع والأفاق،4 فبراير, 2017 ، أفريقيا, اقتصاد, تقارير, تونس، الرابط : https://francheval.com/ar

• راقية السالمي ودرة بن عبد القادر وبهيجة بالمبروك، تحقيق لوكالة تونس افريقيا للأنباء، بعنوان : العاملات في القطاع الفلاحي: معاناة واستغلال متعدد الأبعاد في ظل عدم مبالاة من أجهزة الدولة وغياب جدي للرقابة، 23 أكتوبر 2017، الرابط : https://www.babnet.net/cadredetail-149648.asp

• جمعية النساء الديمقراطيات، مقدمة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرابط : https://www.escr-net.org/ar/resources/368498

• موقع المرصد الوطني للشباب، إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب، الرابط : http://www.onj.nat.tn/index.php/ar/component/content/article/16-publications/82-surmonter-les-obstacles-a-l-inclusion-des-jeunes

• موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري بتونس، منظومات الانتاج، الرابط : http://www.agriculture.tn/?page_id=714

• بوطالب، محمد نجيب، الفلاحة والمجتمع الريفي في تونس، مركز النشر الجامعي, 2005 – 160 صفحة

• مرساني، عبد الرحمان، الموارد البشرية في تونس: تحديات البناء وآفاق التطوير، Arabesques, 2009 – ، 408 صفحة

- تقرير اقليمي : القطاع الفلاحي في تونس استقطب استثمارات أجنبية متقلبة ومحدودة و4% فقط من القروض المحلية، الرابط : http://www.radiotataouine.tn
- جريدة السّفير العربي، مقال بعنوان : المرأة الريفية في تونس: العمل غير المهيكل ومعضلة التأنيث، الرابط : http:// assafirarabi.com/ar/ /29156/2020/02/16
- Hildegard Schürings & Moktar Lamari, FORCES FEMININES ET DYNAMIQUES RURALES EN TUNISIE: Contributions socio-économiques et espoirs des jeunes filles du monde rural, Editions L'Harmattan, 1 févr. 2000 - 256 pages
- RAFAC, Agricultures familiales et développement rural en Méditerranée, KARTHALA Editions, 1 janv. 2000 - 692 pages
- Fadhel Moussa, L'Etat et l'agriculture en Tunisie: essai sur l'intervention de l'Etat dans le secteur agricole, mpr. officielle de la République tunisienne, 1988 - 634 pages
- Sophie Ferchiou, Les femmes dans l'agriculture tunisienne, Edisud, 1985 - 94 pages
- R. G. A. Kool, L'agriculture tunisienne: analyse d'une économie en voie de modernisation, H. Veenman & Zonen N.V., 1963 - 189 pages
- Henrietta Holm Tegeler, Carolee Santmyer, Agriculture in Tunisia: .Organization, Production, and Trade
- Figueroa, Jose Luis, Mahmoud, Mai, El-Enbaby, Hoda, The role of agriculture and agro-processing for .development in Tunisia
- CREDIF , « Femmes rurales en Tunisie ; activités productives et actions de promotion », Rapport du CREDIF avec .l'appui du UNFPA, 1996